جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 6 -	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية	
عنوان المداخلة	واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة	
الإسم واللقب	مشري محمد الناصر	بن خديجة منصف
المؤهل العلمي	/	دكتوراه
الوظيفة	استاذ	أستاذة
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة سوق أهراس	جامعة سوق أهراس
ملاحظات	/	/

واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة بالاعتماد على جوانبها الأساسية وهي (خدمة المصلحة العامة، خدمة الموارد البشرية، خدمة المنتج، خدمة البيئة) وتم الاعتماد على اسلوب المسح الشامل من خلال دراسة 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الصناعية في ولاية تبسة مازالت عاجزة عن تحقيق جانب الخدمة البيئية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المسؤولية الاجتماعية ، الصناعة الغذائية.

Abstract

This study aims to identify the reality of social responsibility practices in the small and medium food industry's in the state of Tebessa based on its main aspects (public service, human resources service, product service, environmental service). The comprehensive survey method was based on the study of 26 small and medium enterprises , And the results of the study found that the industrial institutions in the state of Tebessa are still unable to achieve the aspect of environmental service.

Key words : Small and medium enterprises, social responsibility, food industry.

المقدمـــــــــة:

ان المتتبع للتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي يدرك تماما الدور الذي لعبته ومازالت تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا باعتبار البديل الأكثر عملية في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق العالمية، هذا على الغرار المساهمة الكبيرة التي باتت تلعبها في سعي هذه الدول نحو تحقيق معدلات النمو المرجوة وتحقيق أمنها الاجتماعي بالاعتماد على الخصائص التي تنفرد بها هذه الصناعات وخاصة في مجال الصناعات الغذائية.

وفي الوقت الذي تعالت فيه المطالب باستغلال هذا النوع من الصناعات، جهدت الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية الي الترويج الي ادماج منطلق جديد ضمن وظائف مختلف الصناعات وعلى رأسها الصناعات الصغيرة والمتوسطة آلا وهو المسؤولية الاجتماعية، وخاصة بعد العجز الكبير الذي عرفته الدول في مسيرتها للاعتماد على نفسها في محاربة التشوهات والنقائص الاجتماعية وضرورة تخلي القطاع الخاص عن مفهومه التقليدي للربح والزامها ولو بجزء صغير من مسؤوليتها أمام مجتمعها.

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعي إلى مواكبة التطورات الحاصلة على الساحة العالمية فمؤسساتها بمختلف انواعها أيضا ملزمة بتأدية واجبها نحو مجتمعها وخاصة في هذه الفترة بالذات، وهذا ما يدفعنا الي محاولة التعرف على التقدم الذي أحرزته هذه المؤسسات والصناعات خاصة

الصغيرة والمتوسطة في القطاع الغذائي فيما يخص مسؤوليتها أمام المجتمع، فـ**إلى أي مدى تمكن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية؟**

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم اشكالية الدراسة التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو المقصود بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وماهي خصائصها ومميزاتها؟
- ما هي أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع استخدام هذه الممارسات في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة؟

- **فرضيات الدراسة:** استنادا الي اشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تنسجم مع موضوع البحث التي سيجرى اختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات، ولهذا ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التي مفادها:

➢ **الفرضية الرئيسية:** تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق مختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

وهي بدورها تنقسم الي الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المصلحة العامة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة مواردها البشرية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المنتج.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المتطلبات البيئية.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:
  - نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - التعرف على أهم الممارسات التي تفسر المسؤولية الاجتماعية؛
  - دراسة واقع استخدام ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة.
- **خطة الدراسة:** من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر التالية:
  - ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.
  - دراسة ميدانية حول الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة –الجزائر–.

أولا: ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي يتم الفصل بينها وبين الصناعات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف هذا النوع من الصناعات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة الي تبني تعريف خاص يميزها وهذا حسب درجة نموها وامكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم فيها، فالبنك الدولي مثلا يعرفها على استنادا الي

معيار عدد العمال حيث تصنف المصغرة بتلك التي يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال، بينما الصغيرة التي تشغل بين 10 و 50 عامل، بينما التي تشغل بين 50 و100 عامل فهي متوسطة، وما فوق ذلك فهي كبيرة[1].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تعرفها بناءا على نفس المعيار ولكن التي تشغل أقل من 9 عمال فهي مصغرة بينما الصغيرة تشغل من 10 إلى 199 عامل والمتوسطة من 199 إلى 499 عامل[2]، بينما سوف نعتمد في هذه الدراسة على التعريف الجزائري على اعتبار ان منطقة الدراسة الميدانية تقع ضمن نطاق هذا التعريف الذي سنته الجزائر ضمن قانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات والتي تندرج ضمن:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دينار وايراداتها السنوية أقل من 500 مليون دينار؛
- تتمتع بالاستقلالية المالية حيث لا يمتلك رأسمالها من قبل مؤسسة اخرى بمقدار 25%.

وقد صنفت المواد 7.6.5 من نفس القانون كل واحدة على حدى كما يوضحه الجدول أدناه

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

المعيار / المؤسسة/الصناعة	عدد العمال عامل	رأس المال مليون دينار	رقم الأعمال مليون دينار
مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
صغيرة	من 10 الي 49	من 20 إلى 200	من 10 إلى 100
متوسطة	من 50 الى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2. مميزات وخصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمميزات والخصائص التالية:

1.2. الادارة والتسيير: يتميز هذا النوع من الصناعات بسهولة الادارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الادارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل وهذا لكون الادارة تتمركز في اغلب الاحيان في يد شخص واحد ألا وهو مالكها فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي[3].

2.2 . سهولة التأسيس والاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل: وهذا لانخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، فهي تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبى من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي.

3.2. قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر أثناء العمل وعدم استخدامها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب التدريب المكثف للعمال

4.2. التجديد والابداع: تعتبر هذه الصناعات المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة وهذا ناتج على حرص أصحابها على الابتكار والابداع المستمر لتعود عليهم بالأرباح.

5.2. تلبية طلبات المستهلكين: تعتبر فرصة للأفراد لإشباع رغباتهم ومتطلباتهم من خلال التعبير عن اذواقهم وآرائهم وترجمة افكارهم وخبراتهم وتطبيقاتها من خلال هذا النوع من الصناعات فهي اداة لتحقيق الذات لدى الافراد وتحقيق الاشباع النفسي.

ثانيا: ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

1. التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

تباينت العديد من التيارات والتوجهات التي سلطت الضوء على التطور التاريخي لهذا المفهوم كل حسب مجال هدفه من دراسته، لكن على العموم وحسب العديد من الباحثين والمتخصصين فهذا المفهوم ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950 لعدة اعتبارات دينية وأخلاقية التي أدت في الأساس إلي العمل الخيري قبل أن تتحول تدريجيا إلي البحث عن التوافق بين الأنشطة الاقتصادية وتوقعات واهتمامات المجتمع، ويعتبر **روثمان بووين هاورد** بمثابة الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية وكتابه الذي أصدر في 1953 تحت عنوان Social Responsabiliy of Business men بمثابة المرجع النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية[4].

فمع تزايد حجم المؤسسات وبانتهاء الحرب العالمية وزوال الأنظمة الدكتاتورية، برزت الأنظمة الاشتراكية والديمقراطية التي نادت بمشاركة العامل في اتخاذ القرارات، تأمين الصحة والسلامة المهنية في العمل، تقليص ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور، حماية حقوق الأطراف ذوى الصلة بالمنظمة، وبالتالي أن تكون هنالك أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الّذي تسعى إلى تحقيقه منظمات الأعمال.

2. تعريف المسؤولية الاجتماعية:

من الصعب تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع ومعمق لهذا المفهوم، فكل باحث وكل هيئة أعطت تعريف بناءا على رؤيتها المختلفة لهذا الاتجاه، وفي ما يلي بعض التعاريف المقدمة لهذا المفهوم، فالبنك الدولي عرفها على "أنها التزام أصحاب النشاطات الصناعية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، وقد حدد لها معايير تجاه المجتمع تتمثل في: الإدارة والأخلاق الجيدة، واجبات المنظمة اتجاه العاملين والبيئة، المساهمة في التنمية الاجتماعية"[5]، أما الاتحاد الأوروبي فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها "مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على نحو تطوعي"، بينما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة، والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".

3. مجالات ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1.3.مجال خدمة المصلحة العامة: تشتمل أنشطة هذا المجال على مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم المؤسسات الخيرية والعلمية والثقافية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض وتوفير وسائل النقل للعاملين والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية والعمل على حل المشاكل الانسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة مما يؤدى إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التنمية المحلية التي تهدف إلى التخفيف من معدلات الهشاشة الاجتماعية في تنفيذ برامج الاسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجديدها[6].

2.3.مجال خدمة الموارد البشرية: تندرج ممارسات هذا المجال تحت فكرة الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات العاملين بالمشروع الصناعي ومحاولة تحسين أحوالهم بصفة عامة، ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف وحجم كل مشروع وامكانياته المالية، من أجل السعي إلى توفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق الولاء، وحرصها على تحقيق الرضا الوظيفي من خلال تحسين جودة العمل.

3.3.مجال خدمة المنتج: تشمل هذه الممارسة على شقين أساسيين الأول متعلق بتحديد وتصميم المنتجات، والثاني يرتبط بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق لرضا المستهلك وضمان ولاءه[7].

4.3.مجال خدمة البيئة: يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي.

ثالثا: دراسة ميدانية حول الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة

1. مجتمع وأداة الدراسة وثباتها:

قصد الاجابة على اشكالية الدراسة حاولنا اسقاط الدراسة النظرية على مجموع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الغذائي لولاية تبسة، وقد اعتمدنا على أسلوب المسح الشامل بسبب أن معالم المجتمع المستهدف واضحة حيث أن مجموع الصناعات الغذائية الناشطة في ولاية تبسة تقدر بـ 26 مؤسسة صناعية تعمل في مختلف فروع الصناعة الغذائية، وتم الاعتماد في جمع البيانات على استمارة صممت بناء على خصوصية الموضوع ووجهت مباشرة إلى مدراء المؤسسات، حيث قسمت إلى محورين رئيسيين وتمت معالجة هذه الاستبيانات باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSالاصدار 19، ويشمل المحور الأول على 03 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية لعينة البحث (عدد العمال، رأس المال، رقم الأعمال نهاية 2016)، أما المحور الثاني به 17 عبارة مقسمة إلى 04 فروع متعلقة بممارسات المسؤولية الاجتماعية:

- **الفرع الأول:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب المصلحة العامة وبه 05 عبارات؛
- **الفرع الثاني:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة الموارد البشرية وبه 05 عبارات؛
- **الفرع الثالث:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب المنتج 03 عبارات؛
- **الفرع الرابع:** مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب البيئة 04 عبارات؛

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في اعداد اختبارات الاجابة على العبارات، بحيث أعطي كل اختبار وزن معين كما يلي:

جدول رقم (02): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وعليه فإن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

طول الفئة= (القيمة العليا–القيمة الدنيا)/عدد المستويات

إذن طول الفئة=(5–1)/5=0,80 وبذلك يكون:

جدول رقم (03): سلم الاختبارات المعتمد في تحليل المتوسطات الحسابية

الاختبار	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
القيمة	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحثان

- **الصدق والثبات:** من أجل معرفة الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين وتم الأخذ بمختلف الملاحظات، ومن أجل معرفة مدى ثباتها تم قياس معامل الفاكرونباخ باستخدام SPSS والجدول أدناه يوضح ذلك

جدول رقم (04) معامل الفاكرونباخ لعبارات الاستبانة

عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
17	0.744

المصدر: من اعداد الباحثان على مخرجات SPSS الاصدار 19

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل الفاكرونباخ اكبر من 0.6 وبالتالي يمكن القول بأن الاستبانة تمتاز بالثبات ويمكن اجراء التحليل عليها.

2. عرض وتحليل بيانات الجزء الأول:

في هذه النقطة من التحليل سوف نقوم بعرض كل خصائص المجتمع المدروس، ومعرفة الاتجاه العام لخصائص هذا العينة:

1.2. عدد العمال في المؤسسة: يمثل الجدول أدناه توزع العمال بين مؤسسات المجتمع المدروس:

جدول رقم (05): يمثل اجابات المجتمع عن حجم العمال في الصناعات الغذائية

حجم العمال في المؤسسة (الصناعة)	التكرارات	النسبة %
1–09 عامل	10 مؤسسات	38,46
10–49 عامل	03 مؤسسة	11,54
من 50 إلى 250 عامل	13 مؤسسة	50,00
المجموع	26 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لحجم العمال في المؤسسة يدور حول الصناعات التي تمتلك بين 50 و250 عامل حيث أن نسبة هذه الأخيرة تمثل 50%، بينما تشكل الصناعات التي يقل فيها عدد العمال عن 10 عمال ما يقارب 38,46%، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الصناعات التي توظف بين 10 و49 عامل وبنسبة 11,54%.

3.2. حجم رأس المال:

جدول رقم (06): يمثل اجابات المجتمع عن حجم راس المال

حجم رأس المال	التكرارات	النسبة %
أقل من 20 مليون دينار	8 مؤسسات	30,76
بين 20 و200 مليون دينار	16 مؤسسات	61,53
بين 200 و2000 مليون دينار	2 مؤسسات	7,69
المجموع	26 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS الاصدار 19

على العموم نلاحظ أن الصناعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة هي عبارة صناعات راس مالها بين 20 و200 مليون دينار.

4.2. حجم رقم الأعمال: يوضح الجدول أدناه رقم الأعمال :

جدول رقم (07): يمثل اجابات المجتمع عن حجم رقم الأعمال

رقم الأعمال	التكرارات	النسبة %
أقل من 10 مليون دينار	15 مؤسسة	57,69
من 10 إلى 100 مليون دينار	09 مؤسسات	34,61
من 100 إلى 500 مليون دينار	02 مؤسسة	7,69
المجموع	26 مؤسسة	100

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS الاصدار 19

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة هي مؤسسات رقم أعمال في نهاية 2016 أقل من 10 مليون دينار.

3. تحليل نتائج الدراسة:

لأغراض تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الافراد عن العبارات.

1.3. مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة المصلحة العامة: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (08): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات عن خدمة المصلحة العامة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	توفر المؤسسة المساكن للعمال	1,761	0,563	5
02	تدعم المؤسسات الجمعيات الخيرية	4,342	0,673	2
03	توفر المؤسسة وسائل نقل للعمال	4,788	0,231	1
04	تقوم المؤسسة بدعم المؤسسات العلمية والثقافية	4,001	0,323	4
05	تساهم المؤسسة في تمويل مراكز الطفولة والمسنين	4,239	1,043	3
	المتوسط الحسابي الكلي	3,826	0,466	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات المجتمع حول مساهمتهم في خدمة المصلحة العامة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية يقدر بـ 3,826 والذي ينتمي إلى المجال [3,40-4,19] الذي يوافق عبارة مرتفع وبانحراف معياري منخفض مما يفسر انخفاض مستوى تشتت المجتمع.

أما على مستوى العبارات (2-3-5) فقد تراوحت قيم الوسيط الحسابي بين4,239 و4788 والتي تنتمي إلى المجال [4,20-5,00] التي توافق عبارة مرتفع جدا وهذا يدل على أن تقريبا كل الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تعمل على دعم الجمعيات الخيرية وتساهم في تمويل دور العجزة والطفولة وتوفر وسائل النقل لعمالها.

بينما سجلت العبارة 01 أقل متوسط حسابي 1,761، وهو يقع في المجال [1,00-1,79] ويوافق عبارة منخفض جدا يعني أن هذه الصناعات في ولاية تبسة لا توفر لعمالها المساكن.

2.3.ممارسات المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة الموارد البشرية: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (09): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن جانب خدمة الموارد البشرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
06	تضمن المؤسسة مبدأ تكافؤ الفرص للجميع عند التوظيف	4,715	0,202	2
07	تحافظ المؤسسة على سرية المعلومات الخاصة بالمترشحين للتوظيف	4,678	0,843	3
08	تمنح المؤسسة العمال الأجور وفق طبيعة العمل وخطورته	4,906	0,544	1
09	تهتم المؤسسة بالترقيات والمنح والحوافز	4,102	1,006	4
10	تعترف المؤسسة بالنقابات العمالية	4,207	1,371	5
	المتوسط الحسابي الكلي	4,521	0,605	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وقد بينت نتائج خدمة الموارد البشرية قيمة المتوسط الحسابي 4,521 والذي ينتمي إلى [4,20-5,00] الذي يوافق عبارة مرتفع جدا وبانحراف معياري ضعيف 0,605، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين 4,906 لعبارة " تمنح المؤسسة العمال الأجور وفق طبيعة العمل وخطورته " و4,102 لعبارة " تهتم المؤسسة بالترقيات والمنح والحوافز " بانحراف معياري عالي 1,006.

3.3.مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب المنتج: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (10): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن جانب خدمة المنتج

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	تقوم المؤسسة ببحوث التسويق لتحديد رغبات المستهلكين	3,123	0,811	3
12	تولي المؤسسة اهتمام كبير لتصميم منتجاتها	4,009	0,671	2
13	يشتمل غلاف المنتوج على كل المعلومات الخاصة بالاستهلاك	4,529	0,754	1
	المتوسط الحسابي الكلي	3,887	0,488	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

وفي ما يتعلق بجانب خدمة المنتج فقد سجل متوسط حسابي 3,887 وهو يقع في المجال [3,40-4,19] الذي يوافق عبارة مرتفع وبانحراف معياري ضعيف 0,488، أما على مستوى العبارات فسجلت عبارة " يشتمل غلاف المنتوج على كل المعلومات الخاصة بالاستهلاك " أكبر متوسط حسابي 4,529 بانحراف معياري 0,754، بينما سجلت عبارة " تقوم المؤسسة ببحوث التسويق لتحديد رغبات المستهلكين " أقل متوسط حسابي 3,123 وبانحراف معياري 0,811.

4.3.مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من الجانب البيئي: يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم (11): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن الجانب البيئي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
14	تقتصد المؤسسة في استخدام المواد الخام	2,166	1,098	2
15	تقتصد المؤسسة في استخدام الطاقة	2,851	1,512	1
16	تتخلص المؤسسة من الفضلات بطريقة عقلانية	1,501	1,081	3
17	تتبع المؤسسة منهج تقليل التلوث المائي والهوائي والترابي	1,311	0,958	4
	المتوسط الحسابي الكلي	1,957	1,077	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

سجل مجال المساهمة البيئي أقل متوسط حسابي 1,957 والذي ينتمي إلى المجال [1,8-2,59] يوافق عبارة منخفض وبانحراف معياري عالي 1,077، أما على مستوى العبارات فقد تراوحت أكبر قيمة للوسيط الحسابي 2.851 لعبارة " تقتصد المؤسسة في استخدام الطاقة " وأقل متوسط حسابي 1,311 لعبارة " تتبع المؤسسة منهج تقليل التلوث المائي والهوائي والترابي " وبانحراف معياري 0,958.

4. اختبار فرضيات الدراسة:

تدور الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة حول " **تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق مختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية**"، ومن أجل اثبات أو نفي صحة هذه الفرضية سوف نناقش النتائج عل ضوء اختبار الفرضيات الفرعية:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل ممارسة من ممارسات تحقيق المسؤولية الاجتماعية في هذه الصناعات:

جدول رقم (12): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات المجتمع عن المحور الثاني

المحاور (الفرضيات الفرعية)	المتوسط الحسابي	الاتجاه
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة المصلحة العامة	3,826	ممارسة مرتفعة
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة الموارد البشرية	4,521	ممارسة مرتفعة جدا
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة المنتج	3,887	ممارسة مرتفعة
مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية من جانب خدمة البيئة	1,957	ممارسة منخفضة
المتوسط الحسابي الكلي	3,547	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

1.4.الفرضية الفرعية الأولى: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المصلحة العامة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة المصلحة العامة بلغت3,826 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المصلحة العامة. (صحة الفرضية الفرعية الأولى).

2.4.الفرضية الفرعية الثانية: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة الموارد البشرية.

يبين لنا الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة الموارد البشرية بلغت4,521، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة الموارد البشرية. وهذا ما يثبت(صحة الفرضية الفرعية الثانية).

3.4.الفرضية الفرعية الثالثة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المنتج.

يوضح لنا الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة المنتج بلغت3,887 ، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة المنتج. (صحة الفرضية الفرعية الثالثة).

4.4.الفرضية الفرعية الرابعة: إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3,4 فان الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة تمكنت من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة البيئة.

نستنتج من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة عن مجال الممارسة من جانب خدمة البيئة بلغت1,957 ، وهو أقل من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة لم تتمكن من تحقيق الكفاءة في مجال خدمة البيئة. (وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الفرعية الرابعة).

وفي الأخير وانطلاقا من الفرضيات الفرعية يمكننا القول بأن الفرضية الرئيسية ترفض بشكل جزئي وبالتالي **تمكنت الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة من تحقيق ثلاث جوانب من أصل أربعة فيما يخص ممارسات المسؤولية الاجتماعية** وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية على العموم.

- **النتائج والاقتراحات:**

بعد انتهاء من دراستنا بجانبيها النظري والتطبيقي والذي يمثل دراسة ميدانية بالصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة بولاية تبسة توصلنا إلى مجموعة نتائج واقتراحات نوجزها في ما يلي:

- **نتائج الدراسة:** من نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض، تم تحديد نتائج الدراسة كما يلي:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية مبادرة ضرورية يجب ان تقوم بها ل المؤسسات مهما اختلف نوعها وحجمها على اساس ان الارتقاء بالمستوى الاجتماعي لمحيط المؤسسة يضمن لها الاستمرارية والنجاح.
- للصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ميول ورغبة في تبني المسؤولية الاجتماعية.
- تبقي دائما وحسب النتائج اكبر ممارسة للمسؤولية الاجتماعية تقع ضمن بيئتها الداخلية وهي موجهة نحو مواردها البشرية.
- ضعف ثقافة هذه الصناعات بأهمية واجبها نحو خدة البيئة الطبيعية.

- **الإقتراحات:** بناء على نتائج الدراسة يوص الباحثان بـ

- الاهتمام الفعلي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حولها أهميتها في الارتقاء بالوضعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة؛
- ضرورة تعامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع المسؤولية الاجتماعية على أنها وظيفة أساسية.
- توفير الدعم المالي والمعنوي من قبل السلطات المحلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ممارسة للمسؤولية الاجتماعية

الهوامش والمصادر:

[1] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص: 273.

[2] عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2003، ص: 04.

[3] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص:66.

[4] Aurélien Acquier, Jean-Pascal GOND, **Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : a la découverte d'un ouvrage fondateur, sociale responsabilities of the businessman d Howard Bowen**, Finance contrôle stratégie, volume n2, juin 2007 P.01.

[5] نورا محمد عماد الدين أنور، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمي**، دراسة تطبيقية مقدمة إلى مركز المديرين المصري ضمن مسابقة الأبحاث السنوية، مصر، 2010، ص: 03.

[6] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص ص: 86-87.

[7] لسود راضية، **سلوك المستهلك اتجاه المنتجات المقلدة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص: 99.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر